E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.5/1999/3
16 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة السابعة والثلاثون
٩-١٩ شباط/فبراير ١٩٩٩
البند ٣ (أ) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية: الموضوع ذو الأولوية:
بدء استعراض شامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة

مبادرات إضافية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

تقرير الأمين العام

موجز

ستقوم لجنة التنمية الاجتماعية في سياق استعراضها لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ووفقا لبرنامج عملها المتعدد السنوات وجدول أعمال دورتها السابعة والثلاثين بالصيغة التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٢٢٦/١٩٩٨ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، بالنظر إلى موضوعين ذوي أولوية في عام ١٩٩٩، وهما: "توفير الخدمات الاجتماعية للجميع"، و "بدء استعراض شامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة". ويتضمن هذا التقرير، الذي ستنظر فيه اللجنة في إطار الموضوع ذي الأولوية الثاني، مقترحات بشأن مبادرات إضافية لتتناولهما الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية. كما قدم إلى اللجنة في إطار هذا البند، تقرير مستقل عن التقييم الأولي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة (E/CN.5/1999/4).

ويتألف التقرير من ثلاثة أجزاء رئيسية. وتورد المقدمة سردا لمعايير اختيار المسائل. وتعرض الفروع الأول إلى العاشر المسائل التي يمكن إدراجها تحت كل من الالتزامات العشرة المعقودة في كوبنهاغن. ويؤكد استنتاج التقرير أن هذه المقترحات أولية الطابع وأنه لا توجد حاجة ملحة في المرحلة الحالية لتحديد الأولويات والتكليف بوضع تفاصيل بضع مبادرات محددة.

* E/CN.5/1999/1.

120199 110199 98-39906

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ -٩	٣
أولا - تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية	١٠-٢١	٥
ثانيا - القضاء على الفقر	٢٢-٣١	٧
ثالثا - العمالة	٣٢-٥٣	١٠
رابعا - التكامل الاجتماعي	٥٤-٦٣	١٤
خامسا - المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل	٦٤-٦٧	١٦
سادسا - الوصول الشامل وعلى قدم المساواة للتعليم الجيد والخدمات الصحية الجيدة	٦٨-٧٣	١٧
سابعا - الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وأقل البلدان نموا	٧٤-٧٧	١٨
ثامنا - كفالة اشتمال برامج التكيف الهيكلي على أهداف تتعلق بالتنمية الاجتماعية	٧٨-٨٠	١٩
تاسعا - زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية	٨١-٨٧	٢٠
عاشرا - التنفيذ والإصلاح المؤسسي	٨٨-٩١	٢٢
حادي عشر - الاستنتاج	٩٢	٢٢

مقدمـــة

١ - كان عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وحضور ١١٧ رئيس دولة أو حكومة له وتمثيل ٦٩ دولة أخرى فيه تعبيرا عالميا قويا عن الالتزام بالأهداف الاجتماعية. وقد عرضت هذه الأهداف من زاوية الأهداف الرئيسية الثلاثة المتمثلة في القضاء على الفقر وتوفير العمالة الكاملة والإدماج الاجتماعي، وتطورات في سياق العملية التحضيرية إلى ١٠ التزامات اتفق عليها في مؤتمر القمة[١].

٢ - ومنذ عقد مؤتمر القمة، استجابت الحكومات والمنظمات الدولية للالتزامات العشرة وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢] بطرق استراتيجية وملموسة كثيرة. وكان هناك تحسن ملحوظ في الاهتمام الموجه للقضايا الاجتماعية من كثير من البلدان وفي معظم المنظمات الدولية، واتخذت مبادرات وتبلورت سياسات بطرق تسهم في التقدم صوب تحقيق أهداف مؤتمر القمة.

٣ - وتوجد اختلافات وطنية واسعة النطاق في مدى التنفيذ والقدرة على التنفيذ. وتعتبر الفترة التي مرت منذ انعقاد مؤتمر القمة قصيرة نسبيا، ولو أن الظروف الخارجية تدهورت مؤخرا بالنسبة لكثير من البلدان. ولذلك ما زالت عملية التقدم نحو تحقيق أهداف القمة، في ظل أفضل الظروف، في مرحلة البداية. وفي حين تغيرت الاستراتيجيات والسياسات، لم يحن بعد وقت تحقيق نتائج هامة ملموسة. ويتضمن تقرير الأمين العام عن التقييم الأولي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/CN.5/1999/4) تلخيصا للشواهد المتوفرة. ويشير التقرير إلى أن العدد المطلق لمن يعيشون في فقر على الصعيد العالمي ما زال في تزايد؛ وأن عدد الأشخاص المسجلين رسميا بوصفهم عاطلين ما زال مرتفعا؛ وأن عدد من يعانون من بطالة جزئية هائل وآخذ في الازدياد؛ وأن التفسخ الاجتماعي يشتد في بعض البلدان.

٤ - ومن ثم لا تزال ضرورات تركيز الاهتمام على هذه المسائل بنفس قوتها وقت انعقاد مؤتمر القمة إن لم تكن أقوى مما كانت عليه عندئذ. والإقدام الجاد على ذلك يتطلب التزاما متجددا لا بإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٣] وبرنامج العمل فحسب، وإنما أيضا بالبحث عن سبل إضافية وفعالة لتنفيذهما.

٥ - وتوفر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وعمليتها التحضيرية فرصة طيبة لتقاسم الخبرات والمقارنة بينها، والتعلم من سياسات وبرامج البلدان الأخرى، وتقوية الالتزام، وتشجيع العمل بمزيد من الفعالية، والتعرف على وسائل أكثر تحديدا لمعالجة الالتزامات الـ ١٠. وسيعطي عقد الدورة الاستثنائية في سنة الألفية حافزا إضافيا لتناول هذه المسائل الاجتماعية الرئيسية من منظور طويل الأجل، ولإعداد استراتيجيات تلائم مطلع القرن القادم.

٦ - وتشمل الأهداف التي حددتها الجمعية العامة للدورة الاستثنائية تقييم فعالية تنفيذ إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة وتقرير مبادرات إضافية لتحقيق هذه الالتزامات على السواء. وقد وافقت اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي

للتنمية الاجتماعية وباتخاذ مبادرات إضافية، في دورتها التنظيمية المعقودة في أيار/ مايو ١٩٩٨، على أن تكون التمزامات كوبنهاغن الـ ١٠ هي إطار المناقشة في الدورة الاستثنائية. وستلتمس المبادرات فيما يتصل بكل منها. وتوفر الدورة السابعة والثلاثين للجنة التنمية الاجتماعية أول فرصة رسمية لمناقشة المسائل التي ينبغي أن تعالجها الدورة الاستثنائية؛ وهذا التقرير هو أول استعراض للمسائل التي يمكن أن تعالجها الدورة الاستثنائية.

٧ - وتوليد وسائل إضافية محددة ومبتكرة لتعزيز تنفيذ التزامات وخطط مؤتمر القمة ومد نطاقها مهمة تتطلب جهدا. والخطوة الأولى التي تتخذ هي تقرير المسائل التي تحتاج أقصى اهتمام عاجل. وبناء على ذلك، يركز هذا التقرير على تحديد المسائل التي من المناسب إدراجها في جدول أعمال الدورة الاستثنائية. كما يتضمن بعض التعليقات حول المبادرات الممكنة فيما يتصل بها.

٨ - وتشمل معايير اختيار المسائل التي ستدرج في جدول أعمال الدورة الاستثنائية ما يلي:

- أهمية المسألة بالنسبة لمعالجة واحد أو أكثر من الالتزامات؛

- ما إذا كانت المسألة متضمنة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

- ما إذا كانت الوسائل الممكنة لمعالجة المسألة متاحة؛

- أهمية الاقتراح المتصل بإحدى المسائل بوصفه إسهاما في تحقيق أحد الالتزامات أو وسيلة للتغلب على معوقات تحقيقه؛

- واقعية ذلك الاقتراح. وقد وافقت اللجنة التحضيرية في دورتها التنظيمية على الاكتفاء بإعادة تأكيد إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل وبهذا تتجنب إعادة التفاوض بشأن النص. ومن ثم ستتاح للدورة الاستثنائية الفرصة للتركيز بالكامل على المبادرات الجديدة للتنفيذ؛

- صلة الاقتراح بالالتزامات. غير أن هذا تحديد واسع النطاق، لأن الالتزامات تشمل تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية، ويشمل هذا كثيرا من المسائل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية فضلا عن المسائل الاجتماعية بشكل مباشر التي تشكل في حد ذاتها قطاعا عريضا؛

- جدوى الاقتراح. وهي مسألة تقييمها معقد ذات عدة أبعاد تتضمن البعد السياسي والمؤسسي والإداري والمالي، وتختلف هذه الخصائص بشدة من بلد لآخر. ولذلك ليس من الحكمة استبعاد أفكار مثيرة للاهتمام في مرحلة مبكرة لمجرد أنها تبدو معقدة. وسيكون المجال متاحا لتقييم الجدوى مع تقدم عملية التحضير للدورة.

٩ - وقد تحددت إمكانيات المناقشة التالية استنادا إلى مصادر مثل البيانات التي أدلت بها الوفود في الدورة التنظيمية وفي لجنة التنمية الاجتماعية، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي الجمعية العامة، لا سيما في أثناء المناقشة المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة؛ والمواد التي نشرتها المنظمات غير الحكومية؛ ومؤلفات حديثة. ويرد بيان المسائل في إطار أكثر الالتزامات صلة بها.

أولا - تهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاجتماعية

١٠ - يتطلب تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية تتسم بالاتساق والإنصاف وجود نظم ديمقراطية رسمية ومؤسسات وآليات قائمة على المشاركة. وتشمل الظروف الضرورية المطلوب تهيئتها إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتوفير الفرص أمام مختلف الجماعات للإعراب عن آرائها، والاستماع إليها والتوصل إلى حلول وسط تتسم بالإنصاف. وكما أوضحت الخبرة المكتسبة من كثير من الديمقراطيات الحديثة، فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة ليس سوى أحد مبادئ المجتمع الديمقراطي، وإن كان مبدأ حاسما. فمن بين المبادئ الحاسمة الأخرى وجود نظامين تشريعي وقضائي يعملان على نحو جيد، واحترام الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووجود وسائط إعلام مستقلة، واتباع المعايير القانونية، ووجود قواعد معروفة لاتخاذ القرارات وحل المنازعات. وتشكل هذه المبادئ شروطا مسبقة لضمان استمرار انفتاح المجتمع ووجود ديمقراطية مترابطة قائمة على المشاركة.

١١ - والفرصة سانحة لأن تناقش خلال العملية التحضيرية الخبرة المكتسبة من مختلف الآليات القائمة على المشاركة، بغية التوصية بما يمكن إضافته من إمكانات. والاهتمام بالمهام الفرعية هو مبدأ مقبول إلى حد كبير ويشمل تناول المسائل على أكثر الصعد ملاءمة. لذا يلزم توجيه الانتباه ليس إلى الحكومة الوطنية فحسب ولكن أيضا إلى الحكومة المحلية وإلى إدارة الشؤون الدولية.

١٢ - وما برح الترابط الاقتصادي والاجتماعي في تزايد منذ عقد مؤتمر القمة. ولذلك فمن الطبيعي أن تكون آثار العولمة على السياسة الاجتماعية إحدى المسائل التي ستدرج في جدول أعمال الدورة الاستثنائية. ولهذه المسألة بعد تحليلي وآخر يتعلق بالمنظور، وحيث إنه جرت مناقشة واسعة بشأن البعد الأول، فينبغي أن يكون هناك تركيز بالطبع خلال الدورة الاستثنائية على استجابات السياسات الوطنية والدولية.

١٣ - وقد اتسع إلى حد كبير منذ عقد مؤتمر القمة الوعي بالعولمة والاهتمام بها بل حتى الانشغال بها وكان من أهم الإنجازات التي حققها مؤتمر القمة الإقرار بأنه ليس بوسع البلدان أن تحقق الأهداف الاجتماعية بمفردها، ناهيك عن التكيف وحدها مع الآثار الناشئة عن التكامل الدولي المتزايد. ومع تعاظم التكامل العالمي، أصبح التعاون الدولي المتزايد أمرا حتميا بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والمطلوب تقديم عدة ردود.

١٤ - وأولا، يتمثل أكثر الجوانب أهمية في الاعتراف بأن كل حكومة ما تزال لديها قدر كبير من السلطة رغم العولمة. وقد ارتكزت مناقشة السياسات الوطنية خلال مؤتمر القمة على هذه الحقيقة، ويتعين أن ترتكز عليها المناقشة خلال الدورة الاستثنائية.

١٥ - وثانيا، تستطيع البلدان أن تعمل معا لتحد بشكل أكثر فعالية من التهديدات الناشئة عن سرعة التقلب وانعدام الاستقرار والكفاءة والمساواة على الصعيد الدولي. ويتعين أن تعمل الدول معا لتحديد المزيد من معايير التبادل الدولي وهياكله الأساسية أو تقديم تلك المعايير والهياكل. ويجب أن تتسم بالشمول قواعد وهياكل بعض المجالات مثل التجارة والمالية، والاتصالات والسفر، وبعض جوانب الخدمات الصحية، والسياسات الاجتماعية، ومنع الجريمة، إذا ما أريد أن تتسم هذه القواعد والهياكل بالفعالية. ويتعين مد نطاق القواعد والمعايير العالمية وتعزيزها وتوسيع نطاق السلع العامة العالمية. وتشكل الالتزامات وبعض أجزاء برنامج عمل مؤتمر القمة أمثلة علىعملية وضع المعايير دوليا. ويجب أن يكون هذا النشاط التعاوني الدولي نقطة تركيز رئيسية للدورة الاستثنائية.

١٦ - وثالثا، يلزم إيلاء العناية لعملية التحضير لتحرير التجارة وتسلسلها وسرعتها ومداها. وقد أصبح من الواضح الآن أكثر من أي وقت مضى بعد نشوب الأزمة المالية الآسيوية أن بعض البلدان قد دفعت ثمنا باهظا بسبب مواطن الضعف في السياسة الداخلية وفي الهيكل الدولي للمؤسسات والسياسات على حد سواء. ويعزى ذلك إلى أنه في حين أن العناصر الرئيسية في الأزمة ارتبطت بالهياكل والمؤسسات والسياسات الداخلية، فإن سرعة التقلب والاضطراب في الأسواق المالية الدولية يشكلان عقبة رئيسية أمام التنمية الاجتماعية. وقد ترى الدورة الاستثنائية مناقشة هذه القضية وتقديم توصيات بشأنها، بما قد يشمل تحديد الأهداف والمبادئ التوجيهية والمبادئ التي قد تكون ذات أهمية أساسية كمدخلات فيما تقوم به الجمعية العامة من عمليات بشأن تمويل التنمية.

١٧ - ومنذ انعقاد مؤتمر القمة ما برحت الشركات والحكومات تولي اهتماما أكبر كثيرا للمسؤوليات الاجتماعية التي يضطلع بها قطاع الأعمال التجارية. وما برح هناك نشاط واسع النطاق فيما يتصل بزيادة إيضاح الأهداف والمبادئ والسياسات. وقد ترى الدورة الاستثنائية أن تستعرض ذلك بصفة منتظمة وأن تحاول إعداد بعض المبادئ التوجيهية الأساسية التي يمكن تطبيقها عالميا.

١٨ - وما برح القلق يتزايد منذ عقد مؤتمر القمة إزاء ما يحدثه الفساد من عدم مساواة وعدم كفاءة. وهناك اعتراف متزايد بجوانب الظلم والاختلال الناشئة عن الفساد. وهناك أيضا اعتراف بالتعقيد الذي يتسم به الفساد وتنوع الأشكال التي قد يتخذها على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وقد أحرز تقدم في سياقات حكومية دولية عديدة في وضع إطار للحيلولة دون وجود الفساد وتحديد العوامل المثبطة له. وأشارت عدة وفود إلى إمكانية تناول هذه المسألة خلال عملية التحضير للدورة الاستثنائية.

١٩ - وكانت عملية توحيد مؤشرات التنمية واحدة من المسائل التي أشار إليها مرارا المندوبون خلال الدورة التنظيمية لكي تنظر فيها الدورة الاستثنائية. ويجري العمل التحضيري بشأن هذا الموضوع وستدرج النتائج في واحدة من ورقات المعلومات الأساسية التي ستعمم قبل الدورة الأولى للجنة التحضيرية في أيار/مايو ١٩٩٩.

٢٠ - ومن الجائز جدا أن ينظر في مسألة المعايير الدنيا للسياسة الاجتماعية، ربما في شكل مدونة لأفضل ممارسات السياسة الاجتماعية. ومن المحتمل أن يثار هذا الاقتراح لمناقشته خلال دورة لجنة التنمية الاجتماعية.

٢١ - ولا تشمل هذه القائمة الكثير من العوامل الحاسمة في النظام الدولي مثل التجارة أو الاستثمار. ولا تضم أيضا الجريمة والمخدرات، اللتين نوقشتا خلال دورة استثنائية للجمعية العامة كرست لمواجهة مشكلة المخدرات في العالم بكاملها خلال عام ١٩٩٨. ويرجع السبب في ذلك إلى أن فعالية الدورة الاستثنائية قد تعتمد جزئيا إلى حد كبير على التركيز على عدد محدود من المواضيع. ومن الواضح أنه من الملائم القيام بعملية الانتقاء جزئيا فيما يتعلق بما إذا كانت هناك فرص في الآونة الأخيرة لمناقشة الموضوعين وأيضا على أساس ما إذا كان من الممكن إحراز تقدم جديد. فالتجارة والاستثمار والجريمة والمخدرات مواضيع واسعة نوقشت باستفاضة في محافل أخرى، ولذا فقد استبعدت من هذه المقترحات.

ثانيا - القضاء على الفقر

٢٢ - يوضح تقرير الأمين العام عن التقييم الأولي لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة مدى واستفحال الفقر في العالم. وضخامة عدد من يعيشون في فقر أمر واضح: إذ يعيش نحو ربع البشر في حالة عوز شديد ويعيش ما يزيد على ربع آخر على حافة خط الفقر. والفقر هو أهم مسألة خلقية تواجه هذا العصر.

٢٣ - والالتزام الدولي بالقضاء عل الفقر معرب عنه ليس في إعلان كوبنهاغن فحسب ولكن أيضا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٤] وفي إعلان الحق في التنمية[٥]. ولم تعتمد الاتفاقية عالميا بعد، ويشكل ذلك هدفا هاما.

٢٤ - وقد جرى بالفعل الكثير من العمل في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة بشأن موضوع القضاء على الفقر. وأوجز ذلك في تقريرين للأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن القضاء على الفقر (A/52/573 و A/53/329). وبعد فترة قصيرة من انعقاد مؤتمر القمة، أنشأت لجنة التنسيق الإدارية أربع فرق عمل لإعداد إجراءات متناسقة بشأن الالتزامات الرئيسية لكافة المؤتمرات العالمية. واختتمت هذه العملية تنظيميا داخل منظومة الأمم المتحدة ببيان الالتزام بالعمل من أجل القضاء على الفقر الذي أصدره الرؤساء التنفيذيون لجميع وكالات الأمم المتحدة. وأعاد البيان تأكيد أن "القضاء على الفقر ... هو التزام دولي رئيسي وهدف أساسي لمنظومة الأمم المتحدة".

٢٥ - ووضع الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة مخططا لعناصر استراتيجية مشتركة وأعلنوا التزامهم بأن تبذل جميع الوكالات جهدا متضافرا من أجل القضاء على الفقر والقيام أيضا "بدور داعم وحفاز لتعبئة الطاقات والموارد لجميع الجهات الإنمائية الفاعلة: الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمانحون، وقبل هؤلاء جميعا الفقراء أنفسهم، لشن حملة من أجل القضاء على الفقر".

٢٦ - ويقدم التقرير الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنون "التغلب على فقر البشر" الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، معلومات مجمعة ومقارنة حديثا عن السياسات الوطنية للحد من الفقر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومن بين ١٣٠ بلدا جمعت عنها بيانات كان هناك ٤٣ بلدا لديها خطط وطنية للحد من الفقر و ٣٥ بلدا آخر لديها عنصرا واضحا في الاستراتيجيات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية للحد من الفقر. وهناك ٤٠ بلدا آخر بسبيلها إلى إعداد خطط في هذا الشأن. ويقول معدو التقرير إن "أهم مكون مشترك في هذه الخطط ... هو تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهيئة فرص الدخل والعمالة، ولكن البنود الأخرى مثل تشجيع مشاركة المجتمع المحلي والمحافظة على الموارد الطبيعية هي مكونات هامة أيضا ... وتكشف هذه الاستراتيجية بوجه عام عن وجود تركيز أكبر كثيرا عما كان عليه في الماضي على التخطيط للحد من الفقر".

٢٧ - وهناك قضية يجب أن تدرج في جدول أعمال الدورة الاستثنائية هي الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، مما سيهيئ الفرصة للاعتماد على الخبرة المكتسبة لدى البلدان والوكالات الدولية منذ عقد مؤتمر القمة. ومن الواضح أنه ستكون هناك نتيجة محتملة هي صدور توصية أخرى بشأن أهمية اعتماد أهداف للحد من الفقر والقضاء عليه مدعمة باستراتيجيات وطنية. وسيوفر هذا البند أيضا محفلا لمناقشة العقبات التي تعوق إعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية ودولية لمكافحة الفقر.

٢٨ - وفي حين أن هناك شروطا ضرورية كثيرة للحد السريع من الفقر، نوقش الكثير منها أدناه، فإن هناك شرطا منها من السهل التأثير عليه ويلقى القليل من الاهتمام وهو الائتمان، بالنسبة للائتمان على المستوى الجزئي والائتمان للمشاريع الصغيرة على حد سواء. وتتمثل إحدى المسائل التي يمكن مناقشتها في توفير وسائل إضافية لتشجيع مشاريع الائتمان الصغير.

٢٩ - ومع أن أكثر النهج فعالية للحد من الفقر هو ما يتم من خلال محاولة تمكين الفقراء من مساعدة أنفسهم، فإن ثمة تعبيرا ضروريا عن الالتزام باستراتيجية الحد من الفقر هو إعادة التوزيع. ويشير حجم الفقر في العالم إلى أن السياسات المتصلة بإعادة التوزيع سيكون لها مكان في جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

٣٠ - ويشكل نطاق تطبيق نظم الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها وتعزيزها أو إصلاحها موضوع نقاش رئيسيا في كثير من البلدان في الوقت الراهن، بما في ذلك أكثر البلدان تأثرا بالأزمة المالية. وسيكون من الملائم مناقشة معايير الحماية الاجتماعية واستراتيجيات تطبيق تلك الحماية وإدارتها. وهناك موضوع مهمل من الجائز جدا تناوله في هذا المجال هو طرق تحسين نوعية إدارة النظم الوطنية للحماية الاجتماعية.

٣١ - وبالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، اتضح أن عملية التحرك تجاه هيكل السوق أصبحت عملية صعبة وأليمة بشكل يفوق كثيرا ما كان متوقعا أصلا. وتتنوع إلى حد كبير أنماط عملية الانتقال وكان أداء بعض البلدان أفضل من غيرها في عملية كبح جماح انخفاض الناتج وحماية رفاه المواطنين. وحدث ارتفاع ملحوظ في الفقر في معظم البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك فقر الأطفال. وكان أيضا العاطلون و "العاملون الفقراء" بين أكثر الفئات تضررا. وظهرت في كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، جماعات كبيرة العدد من الأفراد المتضررين بالفقر المستمر وأنواع الحرمان المتعددة. وتؤدي الزيادة في حجم الفقر وعدم المساواة إلى تقويض التنمية الاجتماعية، لا سيما في كثير من بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، والتهديد بنقض الإنجازات الاجتماعية السابقة والتشكيك في الدعم المقدم للسكان من أجل الإصلاحات الاقتصادية. ومع وضع تزايد انتشار الفقر وأبعاده الاجتماعية والسياسية الشديدة السلبية في الاعتبار، قد ترغب الدورة الاستثنائية في النظر في نوع التدابير الوطنية والإقليمية والدولية التي يمكن التوصية بها من أجل إبطال الاتجاهات السلبية.

ثالثا - العمالـــة

٣٢ - أصبح إحداث النمو في العمالة يحظى بأعلى أولوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي. وسوف يسهم أكثر من أي إنجاز اقتصادي أو اجتماعي آخر في زيادة الأمن الاقتصادي الشخصي والوطني، وفي تقليل الفاقد، وزيادة الكفاءة، وتعزيز المساواة، والحد من الفقر، وتعزيز التكامل الاجتماعي، وخلصت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والثلاثين، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٧ إلى أنه "... يتحتم على البلدان كافة وعلى المجتمع الدولي إعادة إدراج الهدف المتمثل في إتاحة فرص العمل الكامل والمنتج والمدفوع عنه أجر مناسب وكاف، والمكفولة فيه حرية الاختيار بين الأهداف الرئيسية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية"[٦].

٣٣ - بيد أن مستوى البطالة والعمالة الناقصة مرتفع في معظم البلدان. لذلك فإن الاحتمال قوي بأن يصبح نمو العمالة، أي فرص العمل المدرة للدخل، محور التركيز الرئيسي للدورة الاستثنائية. إذ أن السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تركز على العمالة لا تزيد فرص العمل فحسب وإنما أيضا تشجع المبادرة، وتحد من الفقر، وقد تسهم في الإقلال من الاعتماد على الرعاية الاجتماعية. وتشير الاستنتاجات المتفق عليها بشأن العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة التي اعتمدتها اللجنة في الدورة الخامسة والثلاثين في قرارها ٢/٣٥ إلى بعض السبل المؤدية لإحراز التقدم.

٣٤ - وسلمت اللجنة بأن تحديد أهداف وغايات محكومة بتوقيت معين للتوسع في العمالة وخفض البطالة "من شأنه أن يشكل بادرة قوية على ازدياد الأولوية التي ستمنح للهدف المتمثل في تحقيق العمالة الكاملة"[٧]. وفي الماضي، حددت كثير من البلدان أهدافا للحد من التضخم أو لتحقيق النمو الاقتصادي ولكن لم تقدم سوى بلدان قليلة على وضع أهداف لبلوغ الغاية ذات الأهمية الجوهرية المتمثلة في نمو العمالة وربط هذه الأهداف باستراتيجيات لتحقيقها.

٣٥ - ويتضمن ذلك إعادة تركيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعديلها. فمن المسائل المحورية بالنسبة لمؤتمر القمة برمته أهمية تحقيق التكامل في السياسة الاقتصادية والاجتماعية بمزيد من الفعالية. ومن المجالات الرئيسية التي يكون فيها لهذا أهمية حيوية ما يتصل بسياسة الاقتصاد الكلي. وقد يكون من الأمور ذات القيمة الكبيرة إجراء مناقشات أقرب إلى الطابع المعاصر عن كيفية التوصل إلى نهج متوازن إزاء سياسة الاقتصاد الكلي، مع التركيز على كيفية المعالجة المتزامنة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والتنمية بأكمل معانيها، التي تجمع بين كفاءة النمو الاقتصادي وبين وجود استراتيجية فعالة لزيادة الإنصاف. وتشير التغييرات الأخيرة في التركيز من جانب الدول الصناعية الرئيسية وقادة الاتحاد الأوروبي إلى إمكانية السير في اتجاه جديد. وتتصل بعض جوانب هذه المسألة بالمجال المتاح بتحقيق المزيد من التعاون الدولي.

٣٦ - ومن الممكن تحقيق مزيد من الدقة في التوازن بين الأهداف الاقتصادية، بما في ذلك السعي للحد من البطالة ولخفض التضخم في نفس الوقت. ومن مزايا العولمة أن تكثيف المنافسة على الصعيد الدولي يزيل أو يحد من قدرة المؤسسات على إدارة الأسعار ومن ثم يخفض الضغط التضخمي. وتعمل التخفيضات في عضوية النقابات في بعض البلدان وانخفاض مستويات هذه العضوية في بعضها الآخر (وهي من دواعي أسف الكثيرين) أيضا على الحد من الضغط لتحقيق زيادات في الأجور. وفي هذه الحالة، التي تتسم بانخفاض معدلات التضخم الوطنية بصفة عامة عن أي وقت منذ بداية السبعينات والتي انخفض فيها الضغط التضخمي بدرجة كبيرة، يتسع المجال لسياسات الاقتصاد الكلي التي تعمل على تعزيز العمالة.

٣٧ - وتتمثل إحدى أدوات السياسة التي تجمع بين الإنصاف والمسؤولية الاقتصادية وإن كانت تتعرض أحيانا للنسيان في الترويج لاتباع الحكومة والنقابات والأعمال التجارية نُهجا تتسم بالإنصاف والرضى المتبادل إزاء تحديد الدخل من خلال الاتفاق على سياسات الأسعار والدخول عن طريق التفاوض الثلاثي،

وهو ما يطلق عليه أحيانا المواثيق الاجتماعية. وقد ثبت أن هذه النـُهج تساهم بشكل هام في اعتدال كل من نمو الأجور والتضخم، وتشجيع نمو العمالة، وتقليل النزاع الصناعي في كثير من البلدان، ومنها استراليا وأيرلندا والبلدان الاسكندنافية، والنمسا، وهولندا، واليابان. ومن الجوانب الضرورية لهذه السياسات التقييد المنصف للدخول: فمن الصعب أن ينتظر من العاملين بأجر تقييد دخولهم إذا كان الرؤساء التنفيذيون يتلقون زيادات سنوية هائلة فيما يتقاضونه من مكافآت. ويمكن الاستعانة بهيكل الحوافز في النظم الضريبية للحد من حالات عدم الإنصاف المفرط في الدخول.

٣٨ - والمسألة الرئيسية بالنسبة لكثير من البلدان النامية هي استراتيجية التنمية: أي كيفية تعزيز التنمية البشرية التي تدر فرص العمل وتزيد الإنتاجية. ولا بد أن تكون التنمية الريفية هي العنصر الرئيسي في استراتيجية العمالة الوطنية بالنسبة لمعظم البلدان النامية. والاحتياجات الماسة معروفة جيدا وهي تشمل تحسين سبل الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي والتقني والمهني والنهوض بنوعيته؛ وتحسين ترتيبات تسويق السلع الأساسية؛ والإصلاح الزراعي؛ وتعبئة الادخار المحلي لأغراض بناء الهياكل الأساسية بما فيها الأشغال العامة المحلية الصغيرة الحجم ولأغراض الاستثمار الخاص؛ واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي في ظل شروط تكفل المزايا للبلدان المتلقية.

٣٩ - ومن الممكن تماما الأخذ بسياسات للنهوض المتزامن بالكفاءة والإنصاف على حد سواء في جميع البلدان. والأمثلة على ذلك تشمل زيادة الفرص الى أقصى حد لإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة والتوسع فيها وذلك بزيادة المتاح من الائتمان، بما فيه الائتمانات الصغيرة، وخفض معدلات الفائدة إلى أقصى حد، وتحسين الهياكل الأساسية وتوخي العدالة في الحصول على المدخلات الإنتاجية من قبيل الأراضي والمواقع اللازمة للمشاريع، وزيادة المعلومات والخدمات الاستشارية. ومازال يوجد في كثير من البلدان، سواء في ذلك البلدان النامية أو المتقدمة النمو، قيود لا ضرورة لها في القطاع غير النظامي وفي غيره من الأعمال التجارية الصغيرة.

٤٠ - ويعد إدخال التحسينات على الخدمات البشرية مثالا آخر هام للسياسات التي توخى تحسين كل من الكفاءة والإنصاف. فلا يوجد في أي من البلدان تشبع في الطلب على الخدمات. إذ يلزم توسيع نطاق خدمات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والمعلومات أو تحسينها، والحد من التلوث، وإدارة البيئة على نحو أفضل، وتشجيع الفنون. وكلما ارتفع الدخل، زادت نسبة من يريدون الإنفاق على الخدمات البشرية. فيرتفع الطلب على التعليم والتدريب، وعلى تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية، وعلى رعاية المسنين والصغار والأسر التي تمر بأزمات، كما يزداد الاهتمام بالسفر والأكل في المطاعم، وخدمات تجارة التجزئة والخدمات المالية، والخدمات المهنية والتقنية الشخصية، والرياضة والثقافة.

٤١ - ولا يمكن كفالة توافر الفئة الأولى من الخدمات بشكل منصف ما لم يتم تقديمها بصفة أساسية على الصعيد العام. وتوجد حالات عجز خطير في إمدادات هذه السلع العامة في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بل وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو. ولا شك أن ميل البلدان للتطلع إلى أفضل الممارسات على الصعيد الدولي في توفير الخدمات لسكانها، فضلا عن إنتاج السلع والخدمات لأغراض التصدير، أمر يتطلب مزيدا من النفقات، وليس الانكماش نتيجة لإعادة التشكيل.

٤٢ - وتعد زيادة الدعم العام للقطاع المجتمعي غير الهادف للربح وسيلة أخرى تتسم بفعالية التكلفة لزيادة توفير كل من الخدمات كثيفة العمالة وبالتالي العمالة نفسها. ويمكن أن يكون للعمل غير المتفرغ والعمل الطوعي أهمية بصفة خاصة في توفير الخدمات للفئات ذات الاحتياجات الخاصة. ويمكن لتوفير الدعم الأساسي من قبل الحكومة أن يمكّن مجموعات مختلطة من العاملين لبعض الوقت والعاملين المتطوعين من توفير بعض الخدمات المجتمعية بكفاءة.

٤٣ - وقد وجد أن مختلف أنواع برامج إكساب الخبرة بالعمل والتدريب أثناء العمل من الوسائل المفيدة لزيادة أهلية العاطلين عن العمل مددا طويلة للتوظيف في بلدان مختلفة. ومن بين طائفة البرامج الشديدة التنوع في هذا الصدد برامج تشمل منح أرباب العمل مبالغ لدعم الأجور؛ وبرامج أخرى للتدريب القصير الأمد؛ وطائفة ثالثة تشمل تقديم منح رأسمالية أو قروض صغيرة لأصحاب المشاريع الصغيرة المحتملين.

٤٤ - وقد تبين أن ضعف مؤسسات سوق العمل في البلدان النامية عائق شديد في تناول العواقب الاجتماعية المترتبة على الأزمات الاقتصادية ومع الزيادة في إعادة تشكيل العمالة المقترنة بزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن المهم لذلك تعزيز منظمات العمال وأرباب العمل فضلا عن مؤسسات المساومة الجماعية والحوار الاجتماعي. وسوف ينجم عن هذا فوائد تتمثل في المزيد من الاستقرار الاجتماعي وتحسين القدرة على حشد الجهد التعاوني على قاعدة عريضة فيما يتعلق بمعالجة مشاكل الإصلاح الاقتصادي وتناول العواقب الاجتماعية المترتبة على الأزمات الاقتصادية. وسيكون من المهم أيضا، في الوقت ذاته، تعزيز قدرة الوكالات الحكومية على وضع وتنفيذ السياسات النشطة لسوق العمل من قبيل الإيجاد المباشر لفرص العمل، وإعادة التدريب، والمساعدة في إعادة توزيع العمالة.

٤٥ - وسلمت اللجنة بأن القطاع غير النظامي (غير الخاضع للقيود) يمثل في معظم البلدان النامية أحد المجالات الرئيسية لتوفير فرص لإدرار الدخل تتسم بانخفاض الإنتاجية، أي لموارد الرزق المستدامة. ومن ثم فمن الأمور الحيوية زيادة الإنتاجية في القطاعين غير النظاميين الريفي والحضري، عن طريق توخي المزيد من الإنصاف في سبل الحصول على الائتمانات، والأراضي الخصبة، والهياكل الأساسية، والخدمات الاجتماعية الأساسية من قبيل التعليم، والتدريب، والصحة، والمعلومات والخدمات الإرشادية.

٤٦ - ومن المتطلبات اللازمة لنمو كل من الأعمال التجارية الصغيرة والقطاع غير النظامي وجود هيكل تنظيمي مناسب، يوازن بين مصالح كل قطاع من قطاعات المجتمع ومصالح أصحاب المشاريع الصغيرة المبتكرين. والسعي لتحقيق ذلك التوازن مسألة تخص كل بلد على حدة، ولكن تبادل الخبرات يمكن أن يسهم إسهاما جديا في وضع سياسات أكثر فعالية.

٤٧ - وأوصى اجتماع الخبراء الدولي المعني بمبادرات العمالة المبتكرة، الذي استضافته الحكومة النمساوية في شباط/فبراير ١٩٩٨ (انظر الوثيقة A/53/350، المرفق)، بالأخذ بنهج ابتكارية لزيادة فرص العمل. ويتضمن

تقرير الاجتماع عددا من التوصيات التي قد ترغب الدورة الاستثنائية في دراستها مثل إعادة تنظيم العمل، بما في ذلك خفض ساعات العمل؛ وفعالية المواثيق الاجتماعية في بعض البلدان (التي سبق التعرض لها أعلاه)؛ وتقديم مبالغ لدعم توفير فرص العمل تسهيلا لعودة العاطلين لفترات طويلة إلى العمل.

٤٨ - ويمكن تنظيم ترتيبات لتحقيق المرونة في أوقات العمل بما في ذلك العمل غير المتفرغ، وحساب وقت العمل على أساس سنوي، وتغيير أنماط أوقات العمل على الصعيدين اليومي والأسبوعي بطرق تناسب كلا من العاملين وأرباب العمل، إذا تم التفاوض عليها بشكل عادل. ويمكن لهياكل تنظيم العمل المتغيرة، عن طريق زيادة التعاقد الخارجي والنمو في نطاق الخدمات المقدمة من خلال السوق، علي سبيل المثال، أن تزيد من فرص العمل، ولو أن من الممكن أيضا أن يساء استخدامها بغرض الاستغلال.

٤٩ - وكان من بين التطورات المهمة بصفة خاصة اعتماد مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والثمانين المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته. ويمثل هذا خطوة كبيرة صوب الوفاء بالالتزام ٣ ألف '١' الذي تم اعتماده في كوبنهاغن بشأن "كفالة الوظائف ذات النوعية الجيدة" وتأمين "حقوق العمال ومصالحهم الأساسية".

٥٠ - ويجب أن تشمل الاستراتيجية الوطنية الشاملة للعمالة أيضا تعبيرا صريحا عن حق المعوقين وغيرهم من الفئات المحرومة الأخرى كالسكان الأصليين، والمهاجرين، والأقليات العرقية، في العمل، وبرامج للتشجيع على إدراجهم في القوى العاملة. ويمكن أن تكون مبالغ الدعم لتوفير فرص العمل، في البلدان التي تتحمل تكاليفها، طريقة فعالة لدعم انضمام الشباب الى صفوف العمالة وعودة العاطلين لمدد طويلة إلى العمل. وبالنسبة لكلتا الفئتين، تشكل متطلبات التدريب وضرورة اكتساب الخبرة بالعمل جزءا من الأساس المنطقي للدعم العام.

٥١ - ونوقشت الاستراتيجيات اللازمة للحد من بطالة الشباب في المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب المعقود في البرتغال، وفي منتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي الثالث للشباب المعقود في براغا، البرتغال، اللذين عقدا في آب/أغسطس ١٩٩٨؛ ويقدم إعلان لشبونة بشأن سياسات وبرامج الشباب[٨] وخطة عمل براغا للشباب[٩] مدخلات مفيدة للمناقشة.

٥٢ - وتوفر بعض المناقشات التي جرت أثناء السنة الدولية لكبار السن مادة مفيدة أيضا. فالمسائل من قبيل أعمار التقاعد، وعمل كبار السن دون تفرغ، وتنظيم المشاريع في أوساط كبار السن، وترتيبات الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية كلها مسائل هامة.

٥٣ - وتتناول القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين[١٠] الأهداف المتوخاة من توفير فرص العمل للمعوقين تناولا جيدا. وتتمثل القضية فيما إذا كانت توجد سبل مبتكرة أخرى للتشجيع على تطبيق هذه القواعد يمكن أن توافق عليها الدورة الاستثنائية.

رابعا - التكامل الاجتماعي

٥٤ - توفر النتائج المتفق عليها التي اعتمدتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السادسة والثلاثين بشأن تعزيز التكامل الاجتماعي ومشاركة جميع الأشخاص، بما في ذلك الفئات المحرومة والمستضعفة[١١]، إلى جانب تقرير حلقة عمل الخبراء المعنية بالمشاركة والعدالة الاجتماعية المعقودة في لندن من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (E/CN.5/1997/4، المرفق) وتقرير حلقة عمل الخبراء المعنية بطرق وسبل تعزيز الحماية الاجتماعية والحد من قلة المناعة، المعقودة بمقر الأمم المتحدة، من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (E/CN.5/1998/5، المرفق) وتقرير الأمين العام بشأن تعزيز التكامل الاجتماعي ومشاركة الجميع بمن فيهم المحروم والضعيف من الفئات والأشخاص (E/CN.5/1998/2)، مدخلا مهما في المناقشة المتعلقة بالتكامل الاجتماعي في الدورة الاستثنائية. وقد تم قبول هدف إقامة "مجتمع للجميع" في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٥٥ - وتشمل المواضيع التي تضمنتها النتائج التي توصلت إليها اللجنة وتم الاتفاق عليها أو وردت في المناقشات التي جرت في أثناء الدورة التنظيمية، وقد يتم إدراجها في جدول أعمال الدورة الاستثنائية، الحكومات المتجاوبة؛ والمشاركة، ونظم العدالة؛ والمجتمع المدني، والأنشطة الطوعية؛ وأهمية دور الأسرة؛ وتعزيز الوصول إلى المعلومات؛ ووسائط الإعلام. وقد جرى التنويه أعلاه بأهمية الحكومة المتجاوبة والمشاركة.

٥٦ - وأحد الشروط اللازمة لقيام مجتمع مستدام صالح للبقاء، هو توفر الإحساس العام بأن ذلك أمر موات، ويحتاج الناس إلى الثقة بأن العدل سيسود عامة. ويشمل هذا كلا من حكم القانون والإجراءات القضائية العادلة فضلا عن العدالة الاجتماعية. وتعد عدم المساواة بجميع أشكالها - السياسية، الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية - إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض التغلب على الاستبعاد الاجتماعي. ولا بد للإجراءات التي يتخذها القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والجماعات الأخرى داخل المجتمع المدني أن تكون حاسمة بنفس القدر الذي تتمتع به الإجراءات الحكومية إذا أريد أن تنجح الجهود المبذولة من أجل التغلب على الاستبعاد الاجتماعي والفقر ولتعزيز التكامل الاجتماعي. وسواء تعلق الأمر بوضع برنامج للعمل، أو تنفيذ مقررات اتخذت بالفعل، أبدت الحكومات اهتماما كما أن لها مصلحة مهمة فيما يتعلق بصوغ شراكة مع الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى. ويشتمل مثال العصر الذي يجب فيه أن تستكمل السياسات العامة، باتخاذ إجراءات من جانب كثير من فروع المجتمع المدني على هدف إقامة مجتمعات متعددة الثقافات، فعالة وتسودها العدالة الاجتماعية.

٥٧ - ويعد قيام المجتمع المدني النشط شرط أساسي لقيام أشكال المشاركة الحكومية كما أنه أساس للتنمية الديمقراطية الناجحة. وتعد المنظمات المجتمعية الفعالة مهمة أيضا في تعزيز مساءلة الحكومة وشفافيتها. وتتيح مجموعة واسعة من المؤسسات غير الحكومية النشطة، ضمن أحد أشكال الحكومة الديمقراطية، أساسا للمجتمع الجيد الأداء. وفي الوقت ذاته يساعد ذلك في المحافظة على الالتزام الأساسي

القوي بالتنمية الديمقراطية، والتعددية السياسية وحماية الحريات الفردية. ومع أن الإجراءات التي تتخذها الدولة لا غنى عنها من أجل التغلب على الاستبعاد وصوغ التكامل الاجتماعي، فإنها تكون أوفر نجاحا عندما ترتبط بمجموعة فعالة من المؤسسات في المجتمع المدني.

٥٨ - لكن ما هي الإجراءات المحددة التي يمكن أن تقوم بها الحكومات والجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى لضمان بذل جهود مستمرة ومتماسكة بغرض التغلب على الاستبعاد الاجتماعي في مختلف المجالات؟ وكيف يمكن زيادة النطاق التشغيلي لمؤسسات مثل المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني مع ضمان التعاون الفعال مع الوكالات الحكومية في الوقت ذاته، في المجالات ذات الأهمية الاجتماعية مثل تشجيع العمالة والقضاء على الفقر؟

٥٩ - لقد أثبت الوصول إلى المعلومات أنه مهم للغاية من أجل إقامة ثقافة المشاركة والمحافظة عليها على الصعيد الوطني. وبالرغم من أنه لا توجد برامج جاهزة لتشجيع المشاركة والتكامل الاجتماعي، فإن دور المعلومات حاسم لصوغ الحوار المتصل بالسياسات وفتح باب المناقشات السياسية. ويمكن أن يساعد تقاسم المعلومات بصورة أفضل الحكومات وكل الجهات الفاعلة الاجتماعية على دراسة ما يجري عمله والأولويات العاجلة الموجودة بالنسبة للمستقبل. ويمكن زيادة توكيد فعالية الجهود الجارية أو المقترحة، المتعلقة بالسياسات في المجال الاجتماعي عن طريق المشاركة. من خلال اشتراك المستفيدون المحتملون من البرامج المقترحة اشتراكا فعالا. وأحد التحديات في هذا المجال هو توفير المعلومات التي تزيد المشاركة إلى أقصى حد بمزيد من اليسر وبطريقة سهلة الاستخدام.

٦٠ - وفي كثير من البلدان كانت المنظمات المجتمعية مهمة في تعزيز الشبكات القائمة على أساس الأخذ والعطاء، وإيجاد مناخ من الثقة والدعم المتبادل. ورأس المال الاجتماعي هذا معترف به في الوقت الراهن كأصل حاسم في المجتمع، وتتجلى قيمته بصفة خاصة عند وجود صدمات اقتصادية وظروف اقتصادية غير مواتية. ويثبت تعزيز المشاركة المجتمعية أنه مهم في تعزيز الاختيار الفردي فيما يتعلق بزيادة إنتاجية السكان الاقتصادية، ولا سيما في المجتمعات الحضرية الفقيرة. وقد تود الدورة الاستثنائية أن تنظر في السياسات التي يمكن التوصية بها لجعل المشاركة المجتمعية في التنمية الاجتماعية أكثر فعالية.

٦١ - وتعد وسائط الإعلام الفنية الحرة المفتوحة والقائمة على تنوع الملكية والسيطرة عاملا مهما من أجل فعالية الحكم القائم على المشاركة. وتؤدي وسائط الإعلام في مجال الاتصالات الجماهيرية الحرة دورا لا غنى عنه لضمان التنوع في المجتمع وتكافؤ الفرص، باعتبارها عاملا أساسيا وضمانة للتنمية الديمقراطية. وفي سياق ديمقراطي، حيث تعزز الهياكل القانونية المناسبة حكم القانون، تتيح وسائط الإعلام الحرة حتى الفئات الصغرى أن تحدد ذاتها وتمثل نفسها، كما توفر في الوقت ذاته فرصة للنقاش المفتوح، وهذا مهم جدا لحل النزاعات الفعلية أو المحتملة سلميا.

٦٢ - وثمة اهتمام متزايد في بعض البلدان بشأن دور وسائط الإعلام الجماهيري في تشجيع السلوك غير الاجتماعي بين أطفال وشباب الفئات المستضعفة والقضاء على نفوذ الأسرة في تنشئة الأطفال في المجتمع. وثمة شاغل مهم ظهر حديثا وهو أثر تكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام عبر الوطنية، على مدارك الأشخاص وتوقعاتهم حيث أنها تؤدي إلى نشوء فجوة بين التوقعات والحقائق وبين القيم والأدوار الاجتماعية التي يسببها التناقض بين ثقافات البلدان الغنية ونمط الفرص في المجتمعات الأقل حظا، أو تؤدي إلى تفاقم ذلك.

٦٣ - وتعد الأسرة في جميع البلدان مهمة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية للشباب، وتشكيل العلاقات التي يعتمد عليها التماسك الاجتماعي. كما أن الأسرة أيضا أحد مقدمي الدعم الأساسيين للمعالين، سواء كانوا شبابا أو كبارا في السن أو معاقين. وفي كثير من البلدان تعتبر الأسرة هي مقدم الدعم الرئيسي، أو الوحيد الذي يمكن اللجوء إليه. وعلى نحو ما وافقت عليه اللجنة في دورتها السادسة والثلاثين: "تعد الأسرة بمثابة الوحدة الأساسية في المجتمع، وبهذه الصفة ينبغي تعزيزها. ومن حقها أن تحظى بالحماية والدعم الشاملين"[١٢]. ولكن هل توجد وسائل إضافية لتقديم ذلك الدعم قد تود الدورة الاستثنائية أن تنظر فيها؟

خامسا - المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل

٦٤ - تعد المساواة بين الجنسين موضوعا يهم المجتمعات برمتها. وفي ضوء شمول آثار بُعد نوع الجنس قد يكون أهم إسهام للدورة الاستثنائية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين هو كفالة النظر في الموضوع من حيث علاقته بكل التزام من الالتزامات الواردة في إعلان كوبنهاغن - وذلك بعبارة أخرى لضمان مراعاة إدماج نوع الجنس في صميم الأنشطة. ويعد بعد نوع الجنس، مهما في جميع مجالات المجتمع وليس بالتأكيد على الصعيد الأسري فحسب حيث تكون العلاقة بين الرجل والمرأة حميمة بصورة أكبر.

٦٥ - ويتزايد الاعتراف بين راسمي السياسات بأن معالجة المظالم المتعلقة بنوع الجنس تتطلب تغيرات جوهرية في النهج المتعلقة بصياغة السياسات، بما في ذلك مشاريع وبرامج التنمية، وعلى الأخص من خلال تحديد العوامل المتعلقة بنوع الجنس في تصميم السياسات والبرامج والتسليم بها، فضلا عن تنفيذها فيما بعد. وكما هو الحال بالنسبة لجميع الأهداف الوطنية، ينطوي دمج نوع الجنس في صميم الأنشطة على التأكيد على النتائج فضلا عن الخطط والنوايا. ويعني هذا إحداث تغييرات في المؤسسات ولا سيما في النظم التعليمية من حيث علاقتها بالاحتياجات والشواغل الجديدة في المجتمع. ولا يزال الوصول الشامل إلى التعليم بالنسبة للبنت موضوعا ذا أهمية حاسمة في جميع البلدان. وسيكون أحد الشواغل في الدورة الاستثنائية هو هل يمكن تعزيز الأهداف وتخصيص موارد إضافية لهذا المطلب الأساسي للتنمية البشرية.

٦٦ - وبالرغم من حدوث بعض التقدم، لا يزال هناك تمييز يتصل بنوع الجنس في كثير من البلدان، ولا سيما على جميع مستويات اتخاذ القرار. وعلاوة على ذلك، فبدون سياسات حساسة لنوع الجنس، يكاد

يكون من المستحيل التخفيف من حدة الفقر نظرا لأن للفقر أبعادا مهمة تتعلق بنوع الجنس، حيث أن أسباب الفقر والمعاناة منه قد تتفاوت بين المرأة والرجل. وبدون إدراك سليم للعوامل المتعلقة بنوع الجنس، لا يمكن مناقشة المواضيع المتصلة بمجتمع الرعاية الذي يقدم الدعم إلى الأطفال والمرضى وكبار السن، بصورة مناسبة. وفي البلدان المرتفعة الدخل يستحيل مناقشة هذه المواضيع والأعمال المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر دون إشارة إلى نوع الجنس. وفي البلدان النامية هناك موضوعان مهمان لهما صلة بنوع الجنس وهما التنمية الريفية والائتمانات الصغيرة.

٦٧ - ونظرا لأنه ستكون هناك دورة استثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة، في بداية حزيران/يونيه ٢٠٠٠، والمعنون "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، التنمية والسلام من أجل القرن الحادي والعشرين"، فإن السؤال الذي يتعين معالجته عند التخطيط للدورة الاستثنائية المعنية بمتابعة مؤتمر القمة الاجتماعي هو أي المبادرات الإضافية المحددة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين يمكن دراستها بصورة مثمرة جدا. وقد يكون وصول البنت الشامل للتعليم أحد هذه المواضيع وكذلك الحال بالنسبة لمزيد من المبادرات المتعلقة بتوفير الائتمانات. وهناك موضوع آخر يمكن النظر إليه بصورة مناسبة وهو العمل الإيجابي.

سادسا - الوصول الشامل وعلى قدم المساواة للتعليم الجيد والخدمات الصحية الجيدة

٦٨ - يعد توفير الخدمات الاجتماعية المناسبة مطلبا أساسيا للتنمية البشرية ولتحسين نوعية الحياة، وترتبط هذه بدورها ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي. ويجري التسليم على نطاق واسع بمزايا التنمية البشرية من حيث تعزيز الإنتاجية والدخل، ومن الجلي بناء على التخمين والتجربة أن المجتمعات برمتها تستفيد بصورة كبيرة عندما يتسنى للجميع الحصول على الخدمات التعليمية والصحية. ومن ناحية أخرى، فإن خفض الخدمات الاجتماعية الأساسية يقوض قدرة الأشخاص على استخدام مهاراتهم بصورة مفيدة. ومن ناحية أخرى، لا تزال الفعالية من حيث التكلفة معيارا مهما في اختيار وسائل إنجاز الخدمات الاجتماعية.

٦٩ - وترد الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بتنفيذ مقترحات مؤتمر القمة في مجال الخدمة الاجتماعية في تقرير مستقل للأمين العام كي تنظر فيه اللجنة في دورتها الحالية السابعة والثلاثين (انظر E/CN.5/1999/2).

٧٠ - ويعد الاستثمار في التنمية البشرية ذا أهمية حاسمة. ويستحق توجيه النفقات العامة في اتجاهات من شأنها أن تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أقصى حد، فضلا عن نمو العمالة وتمكين الأشخاص، أولوية عليا. ويمكن تحقيق زيادة النفقات العامة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى من خلال خفض البرامج المنخفضة الأولوية مثل الإنفاق العسكري وكذلك من خلال تعبئة موارد إضافية. وقد

تود الدورة الاستثنائية أن تنظر في مجموعة من التدابير العاجلة والطويلة الأجل الرامية إلى منع تآكل رأس المال البشري في البلدان التي تعرضت لضغوط مالية سببها الاختلال بين الإيرادات والنفقات.

٧١ - ويمكن النظر في وسائل لتعزيز الإدراك بأهمية التعليم بالنسبة للتنمية البشرية - من أجل التنمية الشخصية، والعمالة وبناء المسؤولية الاجتماعية. ويمكن زيادة الإسراع بهدف تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في جميع البلدان قبل عام ٢٠١٥ عن طريق إعداد اتفاق بشأن استراتيجية لتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة. كما يمكن استكشاف طرق وآليات ابتكارية لتوفير التمويل المناسب. وقد عقدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) اجتماعا مشتركا لاستكشاف جدوى هذا النهج. وقد يكون هذا من المواضيع الرئيسية التي يتعين تناولها في الدورة الاستثنائية.

٧٢ - وتتجلى عدم كفاية الرعاية الصحية في كثير من البلدان، والواقع أنه حدث تدهور في توفير الرعاية الصحية في كثير من البلدان خلال العقدين الماضيين. وتعالج منظمة الصحة العالمية في الوقت الراهن هذا الموضوع المهمل نسبيا، وقد وافقت على إعداد وثيقة بشأن هذا الموضوع لتقديمها إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية.

٧٣ - تحتل إمكانية الحصول على كل من التعليم والخدمات الصحية مكان الصدارة في مبادرة ٢٠/٢٠. وقد قام ممثلو نحو ٥٠ بلدا وإثنى عشر من صناديق وبرامج ومنظمات الأمم المتحدة الذين حضروا اجتماعا عقد في هانوي في عام ١٩٩٦ لاستعراض التقدم المحرز منذ اجتماع أوسلو المعني بالمبادرة، باعتماد توافق آراء هانوي بشأن مبادرة ٢٠/٢٠: تحقيق حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية (A/53/684، المرفق) الذي يبدأ بالإعراب من جديد عن أن "الهدف المتمثل في حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية يستند إلى أسباب أخلاقية وقانونية واقتصادية" (الفقرة ٤)؛ ويستمر في القول بأن "المبادرة تقترح على سبيل الإرشاد تخصيص ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية في البلدان النامية و ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للخدمات الاجتماعية الأساسية، من أجل تخطي الفجوة القائمة بين مستوى الانفاق الحالي والمستوى الأدنى اللازم لتحقيق حصول الجميع على الخدمات" (الفقرة ٦). وسوف يكون توافق آراء هانوي، شاملا التوصيات، متوافرا أمام اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين.

سابعا - الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وأقل البلدان نموا

٧٤ - كثير من الدراسات التي ذكرت بالفعل والدراسات التي تناقش أدناه لها أهمية حيوية لأفريقيا وغيرها من أقل البلدان نموا فيما يتعلق بأمور من بينها التعليم، والصحة، والعمالة، والديون، والتنمية الريفية، والمساعدة الإنمائية الرسمية. ويجري الاضطلاع الآن بكثير من المبادرات. ومن شأن المؤتمرات دون الإقليمية المعنية بمتابعة مؤتمر القمة التي تنظمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تسهم في تحديد مبادرات إضافية ذات تركيز محدد. بيد أنه من المهم تسليط الضوء على بضع قضايا هامة ما زالت تشكل تهديدا لإمكانات أفريقيا فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي المستدام ولا تلقى ما تستحقه من الأولوية في الاهتمام.

وتتمثل هذه المسائل فيما يلي: (أ) تنويع اقتصادات أفريقيا؛ (ب) القطاع المالي، ولا سيما النظم المصرفية السليمة، وتحسين دور الوساطة الذي يؤديه القطاع المالي غير النظامي؛ (ج) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٧٥ - وما زالت غالبية البلدان الأفريقية تعتمد على سلع أساسية قليلة للغاية من أجل حصائل الصادرات التي لا تتمتع بتوقعات نمو جيدة. ويمثل تنويع إنتاج السلع الأساسية وصادراتها طريقة فعالة لتحسين الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمالة والإيرادات، وأيضا تقليص الضعف الذي تتسم به أفريقيا إزاء التغيرات في البيئة الخارجية. وقد كانت هذه المسألة موضع مناقشة في الجمعية العامة في دوراتها الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين والخمسين. وقد أوصى الأمين العام في تقرير عن هذا الموضوع بإنشاء مرفق لتنويع السلع الأساسية من أجل تمويل مشاريع وبرامج التنويع. وقد اتخذ الصندوق المشترك للسلع الأساسية بعض الإجراءات وإن لم يحرز تقدما يذكر في هذه المسألة. ويمكن أن تشكل الدورة الاستثنائية منتدى لإعادة تعبئة الدعم اللازم لهذا المرفق وحفز العمل في هذا الجانب الهام من جوانب التنمية الأفريقية.

٧٦ - ولا يشجع نقص سبل الحصول على الائتمان وارتفاع معدلات الفائدة على تنظيم المشاريع وهما من العوائق التي تحول دون إنشاء المشاريع الدينامية الصغيرة والمتوسطة التي تشكل الأساس لإعادة تنشيط القطاع الخاص المحلي في أفريقيا. وثمة أسباب مؤسسية معينة تدعو إلى مناقشة هذه الأمور فيما يتعلق بأفريقيا. ويلزم العمل لتوفير معلومات أساسية بشأن الكيفية التي يمكن بها للدورة الاستثنائية أن تسهم في تناول هذا الموضوع الهام.

٧٧ - ويمكن للمشاكل البشرية والاجتماعية والصحية المقترنة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تقوض المكاسب التي تقوم مؤخرا كثير من البلدان الأفريقية بتحقيقها. فانخفاض العمر المتوقع وتأثير ذلك على القدرة الانتاجية لهذه البلدان في وقت تمر فيه بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، له عواقب هائلة. ويمكن للدورة الاستثنائية أن تثير مسألة دعم الحملات الاعلامية وحملات الصحة العامة الشاملة. وتعكف أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) على إعداد اقتراح بشأن هذه المسألة.

ثامنا - كفالة اشتمال برامج التكيف الهيكلي على أهداف تتعلق بالتنمية الاجتماعية

٧٨ - استمرت منذ انعقاد مؤتمر القمة المناقشة المتعلقة بتحديد أنسب السياسات التي يتعين اتباعها عند مواجهة البلدان لحالات عجز في الحساب الجاري، واختلالات في التوازن الهيكلي، وأزمات مالية مختلفة المنشأ في الوقت الذي تسعى فيه إلى الحفاظ على ظروف مواتية للنمو الاقتصادي ونمو فرص العمل دون نشوء تضخم، أو تهيئة هذه الظروف. ويجري الآن حوار نشط بين مختلف الجهات الفاعلة ذات الآراء المختلفة.

٧٩ - ومن بين الأسئلة التي أوضحت بلدان كثيرة أنها تعتزم إثارتها أثناء الاضطلاع بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، وفي الدورة ذاتها، ما يلي:

- ما هي التغييرات التي أجريت في برامج التكيف الهيكلي منذ انعقاد مؤتمر القمة من أجل تنفيذ التزام مؤتمر القمة بكفالة إدراج الأهداف المتعلقة بالتنمية الاجتماعية؟

- إلى أي مدى تغيرت بالفعل ممارسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في البلدان، مقارنة بالسياسة المؤسسية؟ وهل يلزم مزيد من التوصيات؟

٨٠ - وفي الفترة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة، اضطرت بلدان كثيرة، بل والنظام الدولي برمته، إلى مواجهة اضطرابات حادة، على نطاق لم يسبق له مثيل في بعض الحالات. وقد أصبح من الواضح وجود اختلافات واسعة فيما بين الحكومات والفنيين بشأن أنسب الوسائل لمعالجة الأزمات المالية. فعلى سبيل المثال، من الضروري تحسين سرعة الاستجابة للأزمات. ومن المسائل الهامة التي يتعين مناقشتها كيفية كفالة إدماج السياسات الاجتماعية في استراتيجية الاقتصاد الكلي الأولية لمعالجة الأزمات.

تاسعا - زيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية

٨١ - كما كان من المحتم أن يؤدي التحضير للدورة الاستثنائية المتعلقة بالتنمية المستدامة إلى إثارة مسألة تمويل السياسات المستدامة، فإن مسألة الموارد قد اكتسبت مزيدا من الأهمية في سياق التنمية الاجتماعية. فالخدمات البشرية من قبيل التعليم الأساسي والرعاية الصحية، والتعليم الفني والتربية المستديمة، وخدمات الإعلام والإرشاد، ورعاية الصغار والمسنين والمعوقين، وبرامج الحد من تهميش الفئات المهاجرة وفئات السكان الأصليين وغيرها من الفئات المحرومة، يجري توفيرها بصفة أساسية من خلال النفقات العامة في معظم البلدان. وفي جميع البلدان، يتعين تقديم الجزء الرئيسي من بعض الخدمات الاجتماعية من خلال القطاع العام لكفالة الإنصاف في توفير سبل الوصول. ومن ثم، يلزم كفالة توفير مصادر دخل كافية.

٨٢ - ويمثل المبلغ الإجمالي من الدخل المتاح لسداد تكاليف جميع البضائع العامة مسألة اختيار سياسي، كما هو الحال فيما يتعلق بالنسبة المخصصة من هذا الدخل للخدمات الاجتماعية. وثمة ميل واسع النطاق في الوقت الراهن إلى الاعتقاد بضرورة خفض الضرائب تحت ضغط من قوى عالمية ثابتة، من مظاهرة التنافس الضريبي بين البلدان. ومن المسائل التي يمكن مناقشتها هو ما إذا كان هذا الأمر صوابا أم تبسيطا مفرطا خادعا. فعلى سبيل المثال، في الاقتصادات المتقدمة النمو لم ينخفض متوسط المبالغ التناسبية المحصلة من الضرائب على الإطلاق حتى الآن؛ بل إن متوسط النسبة التي حصلتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كضرائب من الناتج المحلي الإجمالي واصلت الارتفاع في أثناء التسعينات. وربما يكون هذا المتوسط قد استقر الآن بالفعل، بيد أنه لم ينخفض إلا في بضعة بلدان، وقد عوضت

عن هذه الظاهرة البلدان التي ارتفع فيها هذا المتوسط وتتفاوت البيانات المتوافرة عن البلدان النامية تفاوتا أوسع وهي أصعب في التفسير. وقد ترغب الدورة الاستثنائية في النظر في أبعاد السياسة الضريبية التي قد تلزم لكفالة إدرار دخل كاف لسداد تكاليف الخدمات العامة بما فيها الخدمات الاجتماعية. فالمسألة هي كفالة توافر موارد عامة كافية للأغراض العامة.

٨٣ - وقد يمكن بسهولة زيادة المبالغ المحصلة من الضرائب في كثير من البلدان. وتتمثل أبرز الاستثناءات في البلدان التي تكون فيها النسبة بين الضرائب والناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بالفعل. ويمكن عادة زيادة هذه المبالغ المحصلة عن طريق مجرد تحسين كفاءة إدارات الضرائب.

٨٤ - ويمكن في الواقع أن يكون ثمة مجال في كثير من الميزانيات الوطنية لإعادة النظر في تخصيص الموارد، على سبيل المثال، عن طريق خفض النفقات العسكرية لتوفير الأموال اللازمة للخدمات البشرية ذات الأولوية الأعلى. ويقترن بعملية إعادة التخصيص هذه فوائد تتمثل في تحسين الخدمات وزيادة فرص العمل في المجالات الكثيفة العمالة.

٨٥ - وما زالت المساعدة في مجال التعاون الإنمائي مسألة ذات أهمية حاسمة لكثير من البلدان التي يكون فيها متوسط الدخل منخفضا أو التي تعاني من كوارث وطنية. ومن الأهداف المتوسطة الممكنة التي يمكن للدورة الاستثنائية أن تنظر فيها الاتفاق على عكس اتجاه الانخفاض الحالي في هذه المساعدة؛ أي أنه يمكن الاتفاق في الدورة الاستثنائية على حث كل بلد من البلدان المانحة التي لم تبلغ الهدف الذي حددته الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية على أن يقرر زيادة النسبة المخصصة من الناتج الوطني الإجمالي لديه لأغراض المعونة في كل من السنوات الخمس المقبلة. وقد بدأت هذا ثلاثة بلدان على الأقل أو أعلنت عن خطط للقيام بذلك، وهي ألمانيا، وأيرلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ذلك بالإضافة إلى البلدان التي يزيد ما تقدمه عن ٠,٧ في المائة، وهي الدانمرك، والسويد، والنرويج، وهولندا.

٨٦ - وتشكّل الديون الدولية المترتبة على البلدان المنخفضة الدخل المثقلة بالديون عائقا رئيسيا أمام استراتيجيات الحد من الفقر حتى أنه يليق بالدورة الاستثنائية أن تنظر في هذه المسألة. ويمكن أيضا تناول وضع البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل التي عليها ديون متوسطة.

٨٧ - ومن المسائل الأخرى مسألة التمويل الخاص للتنمية. ففي أعقاب الأزمة المالية الدولية، انخفضت التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية، وتبدو صورة هذه التدفقات في المستقبل أقل وضوحا. ويمكن للجنة أن تنظر في إدراج المسائل المتعلقة باجتذاب وإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر على جدول أعمالها أو أن تقرر ما إذا كان من الأنسب أن تُترك هذه المسائل لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية.

عاشرا - التنفيذ والإصلاح المؤسسي

٨٨ - من فوائد التحضير للدورة الاستثنائية الفرصة التي سيهيئها لتقاسم الخبرات فيما يتعلق بالآليات الوطنية المستخدمة في تنفيذ التزامات مؤتمر القمة ورصدها. وقد أدرجت بعض البلدان في الاستراتيجيات الوطنية أهدافا وسياسات تستند إلى تلك التي اعتُمدت في مؤتمر القمة؛ واستحدثت بلدان أخرى نُهجا جديدة إزاء وضع السياسات، أو قامت بتجديد المؤسسات القائمة أو الحفاظ عليها أو التمست دعما خارجيا إضافيا. أما بعض البلدان الأخرى فلم تفعل شيئا يُذكر.

٨٩ - ومن الأدوات التي وجدتها بعض البلدان مفيدة تقييم الأثر الاجتماعي. وقد ترغب الدورة الاستثنائية في النظر في إصدار التزام واضح باستخدام تقييمات الأثر الاجتماعي كوسيلة لتقييم المبادرات الوطنية المتعلقة بالسياسة والبرامج والمشاريع الوطنية الرئيسية. ويمكن النظر في إنشاء وحدات وطنية لتخطيط وتقييم فعالية السياسات وتعزيز هذه الوحدات داخل الوكالات الدولية للتعاون الإنمائي. ويمكن مد نطاق هذا الأمر بحيث يشمل الأخذ بمراجعة دولية اجتماعية من النوع الذي يضطلع به، فيما يتعلق بالاقتصادات، صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩٠ - وستستفيد جميع الدول من تعزيز الالتزام الدولي بالتنفيذ وزيادة فعاليته. ومن الأهداف الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة إيضاح أي من الأهداف الاستراتيجية يتعين السعي وراء تحقيقه في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن تحسين سبل بلوغ هذه الأهداف. وتتباين الولايات بالوكالات المنوطة المتخصصة والصناديق وكذلك سياسات هذه الوكالات والصناديق وممارساتها الراسخة، مما يزيد من ضرورة التعاون. ولا يستلزم تنفيذ السياسات في كثير من المجالات الاجتماعية - الاقتصادية مجرد بذل الوكالات الدولية لجهود متضافرة، بل أيضا التعاون خارج حدود الوكالات من أجل كفالة الفعالية.

٩١ - وتمر الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة، ومؤسسات بريتون وودز جميعا بعملية إصلاح وإعادة توجيه. ويمكن أن تنظر الدورة الاستثنائية في اتخاذ تدابير ترمي إلى كفالة أن تتجلى بوضوح في ولايات هذه المؤسسات الدولية وبرامجها وترتيباتها التنسيقية نُهج مؤتمر القمة المتعلقة بالأهداف والسياسات.

حادي عشر - الاستنتاج

٩٢ - هذا التقرير هو مجموعة أولية من الاقتراحات المتعلقة بالمسائل التي يمكن تناولها في سياق الدورة الاستثنائية. وستكون الدورة السابعة والثلاثون للجنة أول فرصة مركَّزة تُهيأ للحكومات من أجل التعليق على هذه المسائل واقتراح مسائل إضافية، ولاقتراح الأولويات. ومن المهم التشديد على أن التحضير للدورة الاستثنائية هو عملية. فسوف تُعقد أربع جلسات يمكن فيها مناقشة المسائل، ودورتان للجنة التحضيرية، ودورتان للجنة التنمية الاجتماعية. وسيتيح هذا فرصة كبيرة لمناقشة المبادرات الإضافية والاتفاق عليها قبل الدورة الاستثنائية. وفي المرحلة الحالية، تتمثل الحاجة الماسة في تحديد الأولويات والتكليف بإيضاح بضعة مبادرات محددة.

الحواشـــي

(١) انظر "تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٥" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الفرع جيم.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٥) قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، المرفق.

(٦) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٧، الملحق رقم ٦" (E/1997/26)، الفصل الأول، الفرع دال، القرار ٢/٣٥، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن العمالة المنتجة وموارد الرزق المستدامة، الفقرة ٣.

(٧) المرجع نفسه.

(٨) A/53/378، المرفق الأول.

(٩) A/53/378، المرفق الثاني.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، المرفق.

(١١) انظر "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٨، الملحق رقم ٦" (E/1998/26)، الفصل الأول، الفرع باء، القرار ١/٣٦.

(١٢) المرجع نفسه، القرار ١/٣٦، الاستنتاجات المتفق عليها، الفقرة ٢٣.

- - - - -